مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

توظيف مصطلح التعسف في النقد النحوي عند ابن هشام في مغني اللبيب دراسة تحليلية

د. فـــؤاد الطاهر أحمد أبوبكر
كلية العلوم الشرعية بتاجوراء، جامعة طرابلس ، ليبيا .
f.aboubakr@uot.edu.ly
الأركيـــدة 0009000814076096
تاريخ الارسال 2026/5/23م تاريخ القبول 2026/8/5م

The use of the term 'arbitrariness' in grammatical critique by Ibn Hisham in 'Mughni al-Labib': An analytical study

Dr. Fouad Al-Tahir Ahmed Abubakr
Faculty of Sharia Sciences, Tajoura, University of Tripoli

Research Abstract
This research examines the term "At-Ta'assuf" (Arbitrariness / Strained Interpretation), which is one of the numerous terms employed by Ibn Hisham in his renowned book, *Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib*. The term was utilized to critique or weaken the grammatical and linguistic views adopted by certain grammarians and commentators regarding interpretation and hermeneutics, ellipsis and underlying estimation, or meaning and syntax within specific Quranic and linguistic texts for a particular cause. The significance of this study lies in compiling all occurrences of the term "At-Ta'assuf" within the aforementioned text, as well as establishing a precise conceptual definition for both the term itself and its application.
Through textual induction, the study reveals that Ibn Hisham utilized this term fourteen times in his work. Furthermore, its critical implication signified an absolute objection to the grammatical views of some scholars, or the rejection of their arguments as weak interpretations that should not be sustained. The study outlines the specific domains where this term was

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

applied, namely: interpretation, underlying estimation, syntax, and grammatical preference (Tarjih), while evaluating the issues wherein Ibn Hisham's judgments were accurate versus those where they were not. Given the nature of the study, the research is structured into an introduction, a preliminary overview, three main chapters, a conclusion, and a list of primary sources and references.

الملخـــــــــص :

اهتم البحث بدراسة مصطلح التعسف وهو أحد المصطلحات الكثيرة التي استعملها ابن هشام في مغنيه لنقد أو تضعيف ما ذهب إليه بعض النحاة والمفسرين من آراء نحوية ولغوية في التوجيه والتأويل أو في الحذف والتقدير أو في المعنى والإعراب لبعض النصوص القرآنية واللغوية لعلة وتكمن أهمية هذا البحث في حصر مصطلح التعسف في مغني اللبيب، فقد استعمله ابن هشام أربع عشرة مرة، ودلالته النقدية التي جاءت بين النقد والتضعيف، والمجالات التي وظف لها هذا المصطلح وهي التوجيه والتقدير والإعراب والترجيح، ومعرفة المسائل التي حالف الصواب فيها ابن هشام من عدمه، واقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن كتاب مغني اللبيب يعد من أنفس الكتب في التفسير والإعراب، حيث إنه يغني اللبيب عما سواه من المصنفات التي صنفت في هذين العلمين؛ لأن صاحبه اهتم فيه بقواعد الإعراب الكلية وما تقتضيه من فهم معنى الآيات القرآنية، والنصوص اللغوية، وما تحتاجه من توجيه وتأويل، وحذف وتقدير دعا إليه السياق، وأوجبته الأحكام الشرعية والقواعد النحوية وهذا ما جعل ابن هشام يتعرض لكثير من هذه التوجيهات والتأويلات والمحذوفات والتقديرات بالنقد والتضعيف، مستعملا لذلك العديد من المصطلحات النقدية التي منها مصطلح التعسف، ولما لم أجد إلا دراسة واحدة درست هذا المصطلح في بعض أمهات كتب النحو في بحث اختارت له صاحبته حلا غازي مهدي عنوان (التعسف في الآراء النحوية ـ الأسماء مثالا) جعلت من الأسماء: من ترخيم أسحار، ومنذ ومذ، وعامل النصب في المستثنى بإلا مثالا أو محورا لدراستها؛ رأيت أن يكون البحث تحت عنوان (توظيف ابن هشام لمصطلح

التعسف في النقد النحوي في كتابه مغني اللبيب دراسة تحليلية)، وتكمن أهمية هذا البحث في حصر مصطلح التعسف في هذا المصنف، ودلالته النقدية، والمجالات التي وظف لها هذا المصطلح، وهي التوجيه والتقدير والإعراب والترجيح، ومعرفة المسائل التي حالف الصواب فيها ابن هشام من عدمه، واقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تطرقت في التمهيد إلى تعريف التعسف والتوظيف لغة واصطلاحا، والمصطلحات النقدية في مغني اللبيب، أما المبحث الأول فجعلته بعنوان التعسف في التوجيه في في ثلاثة مطالب: الأول ـ التعسف في توجيه ما خرجت فيه إذا عن الشرطية، الثاني ـ التعسف في توجيه أن المخففة لئلا تكون شرطية، الثالث ـ التعسف في توجيه معنى كلا لكي تفيد الردع والزجر، وأما المبحث الثاني فبعنوان التعسف في الحذف والتقدير، وجعلته في ثلاثة مطالب: الأول ـ التعسف في تقدير لام مضمرة قبل أن ولا بعدها، الثاني ـ التعسف في تقدير لام محذوف، الثالث ـ التعسف في تقدير مبتدأين محذوفين، الرابع التعسف في تقدير أربعة محذوفات، والمبحث الثالث بعنوان: التعسف في الإعراب، والترجيح، وجعلته في أربعة مطالب الأول ـ التعسف في إعراب مذ ومنذ، الثاني ـ التعسف في إعراب دهر، الثالث ـ التعسف في إعراب غير مأسوف، الرابع ـ التعسف في الترجيح، ثم ذيلته بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

التمهيد ـ التعسف بين اللغة والاصطلاح:

التعسف في اللغة مصدر الفعل تعسّف على وزن تفّعل، ومادته (ع، س، ف) يقال: عسف عن الطريق يعسف عسفا: مال وعدل، وسار بغير هداية، ولا توخى صواب، وقيل: هو ركوْب الأمْر وغيرِه من غير قَصد ولا تدبير[i]، يقول ذو الرمة:

قد أعسف النازح المجهول مَعْسِفُهُ ... في ظلّ أخضر يدعو هامَهُ البومُ[ii]

وقال ابن فارس: "العين وَالسين والْفاء كلمات تتقارب ليست تدل على خير إنما هي كالحيرة وقلة البصيرة"[iii].

أما في الاصطلاح فيعد مصطلح التعسف من المصطلحات العامة التي لم تختص بعلم معين ولهذا نرى النحاة لم يضعوا له تعريفا جامعا مانعا، بل اقتصر أكثرهم على استعماله في النقد النحوي. ولعل أقرب تعريف له في الاصطلاح ما عرفه به

الجرجاني في كتابه التعريفات بأنه حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة. أو هو الطريق الذي غير موصل إلى المطلوب، وقيل: الأخذ على غير طريق[iv]. وما عرفه به أبو البقاء في كلياته بأنه: ارتكاب ما لا يجوز عند الْمحققين وإِن جوزه البعْض، ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه، وَالأَصل عدمه، وقيل: هو حمل الْكلام على معنى لَا تكون دلالته عليه ظاهرة، وهو أخف من البطلان[v].

التوظيف بين اللغة والاصطلاح:

التوظيف في اللغة مصدر الفعل وظف، جاء في معجم مقاييس اللغة أن كلمة وظف تدل على تقدير شيْء. يقال: وظَفت له، إذا قدرت له كل حين شيئا من رزق أَو طعام، ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفا أَلزمها إياه.

أما في الاصطلاح فإني في الحقيقة لم أجد له تعريفا اصطلاحيا، الأمر الذي جعلني أجتهد في وضع تعريف له وبعد طول نظر فيما وقع بين يدي من كتب عرفته: بأنه إعمال لفظ من الألفاظ لتأدية وظيفة لغوية تفهم من سياق الكلام.

مصطلحات ابن هشام النقدية في مغني اللبيب:

إن للنقد النحوي مصطلحات يستعملها العالم؛ لبيان موقفه من الآراء والأحكام النحوية التي تبناها أو أقرها غيره من العلماء بعد دراستها، وإمعان النظر فيها؛ للوقوف على مواطن قوتها وضعفها، وابن هشام في كتابه الموسوعة مغني اللبيب استعمل كثيرا منها، وحيث إن المقام لا يتسع لدراسة كل مصطلح من هذه المصطلحات، وبيان دلالته النقدية على وجه من الدقة، اقتصرت على ذكرها فقط على النحو الآتي:

1 ـ ألفاظ الرفض والاعتراض المطلق: من الألفاظ التي استعملها ابن هشام لهذا الغرض (ليس بشيء، مردود، ممنوع، محجوج، لا يستقيم، خطأ، غلط، رديء، لا يقتضيه النظر الصحيح، لا دليل فيه، وهو الصحيح، ويرده، سهو، وهم، بعيد، خلاف ما، وهو مخالف، الصواب، الصواب خلافها، وهو الحق، زعم)

2 ـ ألفاظ الترجيح والتضعيف: من هذه الألفاظ التي استعملها ابن هشام لهذا الغرض (الراجح، أقرب إلى الصواب، الأولى، المذهب المختار، تكلف، تعسف، ليس بلازم، القول ضعيف، وفيه نظر، وفيه بعد، على الصحيح، وهو المشهور).

المبحث الأول ـ التعسف في التوجيه:

لقد حكم ابن هشام على توجيهات بعض العلماء للألفاظ لتؤدي معناها المراد بالتعسف؛ لأنها توجيهات بعيدة لا تخلو من التكلف والتعسف ومن هذه التوجيهات ما يأتي:

المطلب الأول ـ التعسف في توجيه ما خرجت فيه إذا عن الشرطية:

الغالب في إذا عند جمهور العلماء أنها تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان، متضمنة معنى الشرط، وذهب ابن هشام إلى أنها قد تخرج عن الشرطية، كما قد تخرج عن الظرفية والاستقبال، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ الشورى 37، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ الشورى 42، فـ (إذا) في الآيتين عنده ظرفية لم تتضمن معنى الشرط؛ لأن جملة الجواب اسمية ولم تقترن بالفاء في كلا الآيتين، ، كما استدل على خروجها عن الشرطية بقوله تعالى:﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ النجم 1؛ لأن (إذا) لو كانت شرطية لاقتضت أن يكون ما قبلها جوابا لها في المعنى، وهذا لا يتأتى بحال في هذه الآية الكريمة، ووظف ابن هشام مصطلح التعسف لرد توجيه بعض النحاة لجملة الجواب في الآيتين الأوليين حتى تكون إذا فيهما شرطية حيث قال:" وَقَول بَعضهم إِنَّه على إِضْمَار الْفَاء تقدم رده، وَقَول آخر إِن الضَّمِير توكيد لَا مُبْتَدأ، وَإِن مَا بعده الْجَواب؛ ظَاهر التعسف"[vi] ووجه التعسف عند ابن هشام في جعل هم توكيدا لفظيا لا مبتدأ؛ إذ لا يوجد ما يسوغ ذلك، كما أن جملتي الجواب الاسميتين إن كانتا جوابا لإذا الشرطية اقترنتا بالفاء، ولمّا لم تقترنا به دل ذلك على أن إذا ظرفية، حيث لا يجوز عدم اقتران الفاء بجملة جواب الشرط الاسمية إلا في ضرورة شعر ولِما أقره البصريون من جواز تقديم الاسم المرفوع على جملة الجواب قياسا على جملة الشرط؛ لأن أداة الشرط تعمل في كلتيهما[vii]، أما في الآية الثانية فيظهر التعسف عنده في توجيه غيره من العلماء لـ (هم) توكيدا لفظيا للضمير المنصوب محلا في أصابهم لتكون إذا شرطية؛ في الفصل بين المؤكد والتوكيد بالبغي[viii]، وهذا منعه الكوفيون[ix]، وممن أعربه توكيدا الحوفي[x] وابن الحاجب، ولعل التوجيه السليم لعدم اقتران جملة الجواب بالفاء في هتين الآيتين هو أن أداة الشرط أفادت الاستقبال في جملة الجواب الأمر الذي يمنع اقترانها بالفاء [xi]

المطلب الثاني ـ التعسف في توجيه أنْ المخففة لئلا تكون شرطية:

بعد أن عرض ابن هشام معاني أن المخففة مفتوحة الهمزة التي اتفق عليها النحاة، أخذ في عرض ما اختلف فيه من معانيها التي منها: أنها تكون شرطية مثل (إن)المكسورة، واستدل على ذلك بأمور منها: جواز عطفها على (إن) المكسورة حيث قال:" الثالث ـ عطفها على إن الْمكسورة"[xii] مستشهدا بقول الشاعر:

إِمَّا أَقمت وَأما أَنْت مرتحلا ... فَالله يكلأ مَا تَأتي وَمَا تذر

مستبعدا أن تكون مصدرية؛ لأنه يلزم منه عطف المفرد على الجملة، ووظف مصطلح التعسف في استبعاد توجيه ابن الحاجب الذي ظاهره يجيز عطف المفرد على الجملة في هذا البيت، وفيما يشبهه من الكلام، فابن الحاجب على رأي ابن هشام أجاز عطف المفرد على الجملة؛ لأنه رأى أن معنى قولك بالشرط: إن جئتني أكرمتك، وقولك بالتعليل: أكرمك لاتيانك إياي، واحد.

واختلف النحاة في تفسير أما المركبة من (أن وما) المعطوفة على إما، فذهب جمهور البصريين إلى أنّ (أن) مصدرية و(ما) المقترنة بها زائدة للتوكيد، عوض بها عن الفعل المحذوف[xiii]، واستدلوا على كونها مصدرية بأن الفعل بعدها في جملة الجواب يكون مرفوعا[xiv]، وصح عندهم عطفها على إن الشرطية في البيت ونظائره؛ لاتفاقهما في المعنى، يقول ابن الحاجب: إن قولك:" أن كنت منطلقاً انطلقت، بفتح همزة أن، بمعنى قولك: إن كنت منطلقاً انطلقت؛ لأن الأول سبب للثاني في المعنى؛ ولجواز أن يكون المصدر المؤول من أن في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: إن أقمت ووقع ارتحالك. فيكون العطف عطف جملة على جملة[xv] وممن تبع البصريين أبوحيان[xvi]، وناظر الجيش[xvii].

أما مذهب الكوفيين فإنها شرطية[xviii]، واستدلوا على شرطيتها بالأدلة التي ذكرها ابن هشام وأثبتها في الهامش[xix]، وممن تبع الكوفيين الرضي، وابن هشام، والبغدادي مطلقا في خزانة الأدب[xx] وبشرط عدم التأويل الذي يجعل من الداخلتين عليه مفردين أو جملتين في كتابه شرح أبيات المغني[xxi].

وإذا ما نظرنا إلى رأي كل فريق وأدلتهما ترجح رأي البصريين؛ لأن رأي الكوفيين يتطرق إلى أدلته الاحتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

المطلب الثالث ـ التعسف في توجيه معنى كلا لتفيد الردع والزجر:

(كلا) حرف من حروف المعاني يدل عن مضمون كلام سابق من متكلم واحد، أو من كلام يُحكى عن متكلم آخر، أو مسموع منه، وقد جاء في ثلاثة وثلاثين موضعا في

القرآن الكريم، بمعان عدة منها: معنى الردع والزجر وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين[xxii]، نحو قوله تعالى:﴿ كَلَّا بَلْ لا يَخافُونَ الْآخِرَةَ﴾ المدثر 53، وإن كان القنوجي قد زعم أن النضر بن شميل نسب إليهم القول: بأنها حرف جواب وتصديق، بمعنى إي أو نعم[xxiii]، وهو ما ذهب إليه الفراء ونسبه إليه ابن هشام[xxiv]، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ المدثر 32، وتأتي بمعنى حقا أو ألا نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ العلق 19، وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنها تأتي بمعنى سوف[xxv].

وابن هشام في كتابه مغني اللبيب وظف مصطلح التعسف في الاعتراض على من قال: إن كلا لا تخرج عن معنى الردع والزجر في بعض المواضع التي وردت فيها في القرآن الكريم[xxvi] منها قوله تعالى:﴿ فِي أَي صُورَة مَا شَاءَ ركبك كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ﴾ الانفطار 9، وقوله:﴿ {يَوْم يقوم النَّاس لرب الْعَالمين كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ } المطففين 6، وقوله تعالى {ثمَّ إِن علينا بَيَانه كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ القيامة 20، بحجة أنه ليس قبلها ما يصح رده، ولطول الفصل بين كلا وذكر العجلة[xxvii]، كما رد ما ذهب إليه الطبري أيضا من جعل كلا للردع والزجر في قوله تعالى: ﴿كلا والقمر) بحجة أنه ضَمّن الآية ما لم تتضمنه.

وإذا ما نظرنا إلى كلام المفسرين والنحاة عن (كلا) يتضح لنا أن أكثر المفسرين لم يجعلوا لها معنى إلا معنى الردع والزجر يقول شيخ زاده: " لكن المفسرين لم يذكروا هذا المعنى أصلًا، بل قالوا: حرف للردع، وما ذكره المصنف فقليل نادر"[xxviii]، ونسب ابن يعيش هذا لجمهور البصريين[xxix]، أما جمهور النحاة فقد جعلوها للردع وغيره وذلك بحسب المعنى الذي تؤديه أو تحتمله في السياق القرآني دون تأويل، وبهذا يترجح قول ابن هشام في الآية القرآنية التي رأى أن الطبري تعسف فيها في حمل كلا على الردع والزجر بتأويل كلام محذوف قبلها، لا تحتمله الآية الكريمة ولا يصح رده حيث قال: " وقول الطَبري وجماعَة إنه لما نزل عدد خزنة جهنم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَة عشر﴾ المدثر 30، قَالَ بَعضهم أكفوني اثْنَيْنِ وَأَنا أكفيكم سَبْعَة عشر فَنزل كلا؛ زجرا لَهُ، قَول متعسف؛ لِأَن الْآيَة لم تَتَضَمَّن ذَلِك "[xxx]، كما أن الوقف على كلا في هذه الآية منعه عدد من العلماء[xxxi].

المبحث الثانـــي ـ التعسف في الحذف والتقدير:

المطلب الأول ـ التعسف في تقدير لام مضمرة قبل أن ولا بعدها:

ذكر ابن هشام في كتابه مغني اللبيب أنّ (أنْ) تأتي بمعنى لئلا عند بعض العلماء، لكنه لم يذكرهم، ثم ذكر دليلين من أدلتهما ألا وهما: قوله تعالى:﴿ **يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا** ﴾ النساء 176، وقول الشاعر:

نزلتم منزل الأضياف منا فعَجَّلنا الْقرى أَن تشتمونا[xxxii]

ثم وظف مصطلح التعسف في تضعيف هذا الرأي دون تعليل فقال:" وَقيل هو على إِضمار لَام قبل أَن وَلَا بعدها وَفِيه تعسف"[xxxiii].

والحقيقة أنه إذا ما نظرنا إلى هذه المسألة وأقوال العلماء فيها وجدناها على رأيين:

الأول ـ أنها مصدرية حلت مع فعلها محل المضاف المحذوف، والتقدير في الآية الكريمة: كراهة أن تضلوا، وفي البيت مخافة أن تشتمونا، ونسب هذا الرأي للبصريين[xxxiv]، وممن تبعهم الفارسي[xxxv] وابن هشام[xxxvi] وحجتهم في ذلك أن حذف المضاف يكثر في لغة العرب، وقد قدره الأخفش[xxxvii] بالضلال وتبعه السيرافي حيث قال:" لأن التقدير: يبين الله لكم الضلال المتوهّم منكم لو لم يبيّن، وهذا الوجه أحبّ إليّ من قول من قال: كراهة أن تضلّوا"[xxxviii].

الثاني ـ أنها بمعنى لئلا بتقدير: لام جر قبل أن ولا النافية بعدها ونسب هذا القول للكوفيين[xxxix] وحجتهم أن حذف لا، سائغ وذائع في كلام العرب ومنه قول الشاعر:

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبُصَرَاءُ فِيهَا فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا[xl]

بتقدير: أن لا تباع

وهذا الرأي وظف له ابن هشام مصطلح التعسف لتضعيفه، حيث رأى أن أصحابه تعسفوا فيه، ولم يذكر وجه تعسفهم، ووافقه ناظر الجيش بحجة أن هذا المعنى يجعل الفعل المثبت منفيا الأمر الذي يجعل الفعل (يضلوا) غير صالح لأن يكون علة للبيان، و(تشتمونا) علة لتعجيل الطعام[xli].

وإذا ما نظرنا إلى هذين القولين وحجتهما فإن الراجح في هذه المسألة جواز الأمرين لأن اللغة تحتملهما، والمعنى المراد يصح بهما، وهذا ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري[xlii].

المطلب الثاني ـ التعسف في تقدير قسم محذوف:

ابن هشام عند كلامه عن لام الجواب في كتابه مغني اللبيب، ذكر أنها على ثلاثة أقسام: لام جواب لو كما في قوله تعالى: ﴿**لَو تزيلوا لعذبنا الَّذين كفرُوا**﴾ الفتح 25، ولام جواب لولا نحو: قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دفع الله النَّاس بَعضهم بِبَعْض لفسدت الأَرْض**﴾ البقرة 251، ولام جواب القسم مثل: قوله تعالى: ﴿**تالله لقد آثرك الله علينا**﴾ يوسف 91؛ ونسب إلى ابن جني أنه ذهب إلى القول بأن اللام المقرونة بجملة هذه الأدوات، هي لام جواب قسم مقدر مطلقا، ووظف ابن هشام مصطلح التعسف لتضعيف ما ذهب إليه ابن جني، بحجة أن الغالب في جملة جواب القسم أن تكون اسمية، وجملة جواب هذه الأدوات على نقيضها، إذ الغالب فيها أن تكون فعلية، وعلى ما ذهب إليه ابن جني وتوجيه الدسوقي له، يكون جواب لو وأختيها ذلك القسم المحذوف وجوابه[xliii] وقد جانب الصواب الدسوقي في تحديد معنى التعسف الأول الذي نعت به ابن هشام رأى ابن جني في كون الجواب للقسم لا للشرط؛ بأن فيه زيادة لا حاجة إليها[xliv]؛ ولأن ابن هشام قصد بالتعسف تضعيف ما ذهب إليه ابن جني بدليل قوله:" وَهَذَا الْموضع مِمَّا يدل عِنْدِي على ضعف قَول أبي الْفَتْح إِذْ لَو كَانَت اللَّام بعد لَو أبدا فِي جَوَاب قسم مُقَدّر، لكثر مَجِيء الْجَواب بعد لَو جملَة اسمية، نَحْو لَو جَاءَنِي لأَنا أكْرمه، كَمَا يكثر ذَلِك فِي بَاب الْقسم"[xlv].

والحقيقة أن ما نسبه ابن هشام لابن جني في هذه المسألة، لم أجده في كتب ابن جني التي وقعت بين يدي، كما لم أجد غيره من العلماء من نسبه إليه فيما بحثت عنه في كتب النحاة، وهو رأي ضعيف؛ لأن الآيات الكريمة التي استدل بها ابن هشام على جواب الأدوات الثلاثة المذكورة آنفا لم يجتمع القسم فيها مع الشرط، وحمله على إنابة الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية بعيد؛ لجواز مجيء جملة الشرط جملة اسمية، والحمل على السماع مقدم القياس.

المطلب الثالث ـ التعسف في تقدير مبتدأين محذوفين:

في قوله تعالى:﴿ **لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا** ﴾ مريم 69، نسب ابن هشام للزمخشري أنه قال: بإعراب (أي) في هذه الآية الكريمة، اسم موصول مخبر به عن مبتدأ محذوف تقديره (هو)، كما حذفت المبتدأ من صدر صلتها على

تقدير: هو أشد[xlvi]، وما ذهب إليه الزمخشري لم يقبله ابن هشام، فوظف مصطلح التعسف لدحضه بقوله في مغنيه: "وَجوز الزَّمَخْشَرِيّ وَجَمَاعَة كَونهَا مَوْصُولَة مَعَ أَن الضمة إِعْرَاب فقدروا مُتَعَلق النزع من كل شيعَة وَكَأَنَّهُ قيل لننزعن بعض كل شيعَة، ثمَّ قدر أَنه سئل من هذا البعض فَقيل هو الَّذي أَشد، ثمَّ حُذِفَ المبتدآن المكتنفان للموصول وَفِيه تعسف ظَاهر"[xlvii]، ووجه التعسف الذي نص عليه ابن هشام في هذه المسألة يكمن في كثرة المحذوفات وتقديراتها المتمثلة في حذف مفعول ننزع، وحذف مبتدأين، وتقدير سؤال محذوف، وجعل ما ظاهره جملة واحدة جملتين[xlviii].

وآراء النحاة وبعض المفسرين في (أيهم) هذه مبثوثة في كتبهم وتفاسيرهم بحيثياتها المختلفة والذي يهمنا في هذا البحث ما دحض به ابن هشام رأي الزمخشري، وما وصفه به من تعسف لا تبيحه ضرورة، ولا يدعو إليه حكم يترتب عنه، وهذا يجعلنا نتساءل عما نسبه ابن هشام للزمخشري في هذه المسألة أصحيح أم لا؟ وعن التعسف الذي وصف به ابن هشام رأي الزمخشري، أخلت منه الآراء الأخرى أم لا؟.

أما ما نسبه ابن هشام للزمخشري من أن الضمة في أي علامة إعراب في هذه الآية الكريمة فلم يصرح به الزمخشري في كشافه وما جاء فيه هذا نصه: "واختلف في إعراب أَيهم أَشد فعن الخليل أنه مرتفع على الحكاية. تقديره: لتنزعن الذين يقال فيهم: أيهم أشد، وسيبويه على أنه مبنى على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب. وقيل: أيهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شيعة، كقوله سبحانه: ﴿**وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا**﴾ مريم 50، أي لننزعن بعض كل شيعة، فكأنّ قائلا قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد عتيا"[xlix]، ولهذا رد الشمني في حاشيته ما نسبه ابن هشام للزمخشري، فقال: " لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية إعرابية على التقدير المذكور"[l].

أما عن خلو الآراء الأخرى من التعسف والتكلف في الحذف والتقدير من عدمه، فلا شك أنهما قليلان فيها، دعا إليهما المعنى وتطلبهما السياق، إلا أن ما ذهب إليه سيبويه هو أحسنها؛ لقلة التأويل فيه من جهة؛ ولكون أي موصولة فيه من جهة أخرى، وهو ما يدل عليه ظاهر الآية .

المطلب الرابع ـ التعسف في تقدير أربعة محذوفات:

ذكر ابن هشام أن (أو) تأتي على اثني عشر معنى في لغة العرب، منها أنها تأتي بمعنى التفصيل واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى تَهْتَدُوا﴾[li]، فـ (أو) في الآية الكريمة عنده تفصيل للإجمال الذي في ضمير قالوا، وهي

عند ابن مالك للتفريق، المعنى الذي عدل إليه بعد أن كانت تفيد التقسيم عنده، وهذا ما نقله عنه ابن هشام إحالة على كتاب التسهيل وشرحه[lii]، لكنه لم يعترض عليه، ثم ذكر أنها بمعنى التبعيض عند ابن الشجري في هذه الآية، ووظف مصطلح التعسف لرد رأيه هذا، ودحضه، حيث قال: "وتعسف ابن الشجري"[liii] ووجه التعسف الذي ذكره ابن هشام يكمن في كثرة المحذوفات المقدرة وهي حذف المضاف في أولها، وواو العطف، وقال وفاعله، وكان واسمها من آخره، وعليه يكون التقدير: وقال بعضهم- أي بعض اليهود -كونوا هودا، وتقدير الواو والجملتين: وقال بعضهم: كونوا نصارى،[liv] وما ذهب إليه ابن الشجري نقله عن بعض الكوفيين الذين وافقهم ابن فرحون المدني[lv].

والحقيقة أن ما ذهب إليه ابن الشجري وإن كان المعنى لا يعارضه، إلا أن كثرة المحذوفات والتكلف في تقديرها، يجعل انتقاد ابن هشام له في محله، والأولى أن يؤخذ بكل منهما في سياقه فمسألة الخلاف في معنى (أو) في هذه الآية الكريمة ومثيلاتها من الشواهد القرآنية والشعرية اصطلاحية محضة، والجمع بينها إن أمكن أفضل من ترك بعضها[lvi].

المبحث الثالث ـ التعسف في الإعراب والترجيح :

المطلب الأول ـ التعسف في إعراب مذ ومنذ:

ذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أن منذ ومذ إذا جاء الاسم بعدهما مرفوعا، فهما ظرفان مخبر بهما عنه[lvii]، ونسبه ابن هشام اللخمي لسيبويه، وأبو حيان لطائفة من البصريين[lviii] وعليه فإنهما اسما زمان، إذ معنى ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، وهذا الوجه ضعفه ابن هشام ووظف مصطلح التعسف لذلك، فقال عنه:" ولا خفاء بما فيه من التعسف"[lix]، ولم يذكر ابن هشام علة تعسفه، والظاهر أن التعسف كائن في أن تقديرهما بـ (بين) لا يتأتى في جميع صور تراكيبهما، وذلك إذا قلت مثلاً: يومَ الأحد: ما رأيت زيداً مذ يومُ الجمعة، فليس بينك وبين لقائه يوم الجمعة، بل قدر من الزمان أوله يوم الجمعة، وآخره الوقت الذي أنت فيه، ولا يقدر بيني وبين لقائه يوم الجمعة وما بعده إلي الآن؛ لأنّ فيه حذف حرف العطف والمعطوف.

ومن أوجه إعراب الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ أنه يعرب فاعلا بفعل محذوف، وعليه يكونان مضافين لجملة مقدرة بعدهما نحو: مذ أو منذ مضى يومان، أو كان يومان، وممن قال به من النحاة جمهور الكوفيين، وابن مضاء والسهيلي، وأعربه الفراء خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، وعلى هذا

التقدير يكون الكلام جملة واحدة، ونسب للمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي أنهم أعربوه خبرا لمذ أو منذ إذ التقدير عندهم إذا قلت: ما رأيته مذ أو منذ يومان: أمد انقطاع الرؤية يومان[lx]، وهو أرجح الأوجه؛ لسلامته من التأويل والتقدير من جهة؛ ولأن معنى مذ ومنذ في اللغة الأمد، ولما كان الأمد مرفوعا في بداية الكلام على الابتداء، فكذلك ما كان بمعناه.

ومن المعلوم أن مذ ومنذ يجوز أن يجر بهما اسم الوقت الذي بعدهما، وما يستفهم به عنهما نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومِ الجمعة، ومذ أو منذ متى رأيته، ومذ أو منذ كم فقدته.

المطلب الثاني ـ التعســـــف في إعراب دهر:

في قول المتنبي[lxi]:

كَفى ثعلاً فخراً بأنّكِ مِنْهُم ودهْـــــرٌ لأن أمسيْتَ من أهْلِهِ أهْلُ

روي (دهر) في البيت بالرفع والنصب، ونسبت رواية الرفع لابن جني على أنه فاعل لفعل محذوف، دل عليه أول الكلام والتقدير: وليفخر دهر أهل[lxii] ، ونسبت رواية النصب للمعري والربعي على أنه معطوف على (ثعلا)، والتقدير: وكفى دهرا، عند المعري، وأنه معطوف على اسم إن عند الربعي، والتقدير: كفى ثعلا بأنك، وأن دهرا، وأهل خبره[lxiii] غير أن ابن هشام لم يرتض وجه النصب فصرح في مغنيه بتضعيفه، ووظف مصطلح التعسف لذلك فقال بعد أن عرض رأي المعري: "وَلَا يخفى مَا فِيهِ من التعسف"[lxiv]؛ ولم يبين فيما كان هذا التعسف، والظاهر أنه فيما فيه من تكلف في التقدير لا تقتضيه ضرورة، وإسهاب ممل لا تدعو إليه حاجة؛ إذ التقدير على هذا الوجه: كفي ثعلاً فخراً أنك منهم، وكفي دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل؛ لكونك من أهله[lxv]، والظاهر من كلام ابن هشام أنه يرجح رأي ابن جني؛ لأنه لم يعترض عليه، وهو الصحيح؛ لأن إضمار الفعل الثاني حمل على معنى الفعل الأول فكأنه قيل: لتفخر ثعل وليفخر دهر، وهذا الحمل جائز في العربية بل هو كثير.

ورد ابن الشجري هذه الأوجه الثلاثة بحجة أن ابن جنى لم ينعم النظر في البيت ومعناه، وأن ما ذهب إليه المعري فيه إسهاب وتكلف شاق، وما ذهب إليه الربعي ليس فيه فائدة، بالإضافة إلى ما في الوجهين الأولين من حذف وتقدير، وأجاز ابن الشجري في (دهر) عطفه على فاعل كفى، وجره عطفا على اسم (أن)، بعد إعمال الباء، ورفع

الفخر فاعلا لـ (كفى)، ورفع أهل على أنه خبر لمبتدأ محذوف[lxvi]، وأظنه الوجه الراجح لسببين:

الأول ـ أنه يدفع إشكالية زيادة الباء في فاعل الفعل كفى المتعدي إلى واحد.

الثاني ـ أن الحذف والتقدير فيه قليل، مع سلامة المعنى المراد.

ولعل الغريب في هذا البيت أن العلماء تلقفوه، وأمعنوا الفكر في إعرابه، لكنهم لم يتعرضوا للشاهد الذي من أجله استشهد بهذا البيت وهو دخول الباء الزائدة على فاعل الفعل كفى المتعدي إلى واحد، ولعل السبب في ذلك انشغالهم برافع الاسم المعطوف، أرفع بفعل مضمر فيكون العطف على جملة، أم عطف على المصدر المؤول فيكون العطف على المفرد؟[lxvii]

المطلب الثالث ـ التعسف في إعراب غير مأسوف:

اختلف النحاة في إعراب (غير مأسوف) من قول أبي نواس[lxviii]:

غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

على ثلاثة أقوال[lxix]:

الأول ـ أن غير مبتدأ، والجار والمجرور متعلق بمأسوف في محل رفع نائب فاعل سد مسد الخبر، ونسب هذا الرأي لأبي الحسن بن نزار وابن الشجري

الثاني ـ أن غير خبر مقدم، وعليه فإن التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ونسب هذا الرأي لابن جني وابن الحاجب

الثالث ـ أن غير خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أنا غير مأسوف، والمراد باسم المفعول اسم الفاعل إذ التقدير غير آسف، ونسبه ابن هشام لابن الخشاب، وقال عنه: "وهو ظاهر التعسف"[lxx] إلا أنه لم يذكر وجه هذا التعسف، ورأى الدسوقي أنه في حذف المبتدأ، وجعل مأسوف مصدرا، وجعل المصدر بمعنى اسم المفعول[lxxi]، وهذه العلل التي من أجلها ضعف ابن هشام هذا القول ثابتة في لغة العرب، يقول الشمني: "وأنا أقول إن ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ القرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر باسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل"[lxxii].

وأرى جوازه في اللغة وإن كان المنسوب إليه هذا البيت ليس من شعراء عصر الاستشهاد لأن اللغة تحتمله لوسعها، والقياس يجيزه، والسياق اللغوي يؤيده

المطلب الرابع ـ التعسف في الترجيح:

منع البصريون إنابة أحرف الجر عن بعضها في المعنى، حملا على أحرف النصب والجزم ورأوا أن ما جاء منها في كلام العرب موهم بالإنابة، فإما أنهم يؤولونه، كما في نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ طه 71، فحرف الجر (في)، في هذه الآية عندهم ليس بمعنى (على) وإن كان ظاهر المعنى يطلبه؛ لأنهم أولوه على تشبيه المصلوب بالحال في الشيء؛ لتمكنه من الجذع، وإما على تضمين الفعل معني فعل يتعد بذلك الفعل، كما في قول الهذلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج[lxxiii]

أي شربن من ماء البحر

وأجاز الكوفيون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض وأقره بعض المتأخرين، وهو ما رجحه ابن هشام موظفا مصطلح التعسف لذلك بقوله في هذه المسألة: "ومذهبهم أقل تعسفا"[lxxiv].

ولعل من أنصف الأقوال في هذه المسألة قول ابن جني في كتابه الخصائص: "إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[lxxv].

الخاتمـــة:

بعد أن منّ الله عليّ بإكمال هذا البحث، الذي أرجو أن أكون قد أعطيته حقه من الدراسة والبحث والموضوعية في الحكم، هأنذا أدون أهم النتائج التي توصلت إليه في هذا البحث على النحو الآتي:

1 ـ التوظيف في الاصطلاح هو إعمال لفظ من الألفاظ لتأدية وظيفة لغوية تفهم من سياق الجملة.

2 ـ أن ابن هشام في أكثر المسائل التي استعمل لها مصطلح التعسف لنقدها أو تضعيفها، لم يذكر وجه التعسف فيها، وهذا مرده إلى طبيعة تأليف كتاب مغني اللبيب، وإلى من ألف لهم هذا المصنف، فهو ألف لخاصة الناس من علماء هذا الفن.

3 ـ أن ما نسبه ابن هشام لابن جني من أن لام جواب لو وأختيها هي لام جواب قسم محذوف؛ نسبة غير دقيقة؛ لأنها غير موجودة فيما قرأت له من مصنفات.

4 ـ أن ما نسبه ابن هشام للزمخشري من أن ضمة أي في قوله تعالى:﴿ **لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا** ﴾؛ ضمة إعراب نسبة غير دقيقة؛ لأنه لم يقل بها في كشافه.

5 ـ أن ما نسبه ابن هشام لابن جني من أن جملة الجواب الواقعة بعد أدوات الشرط لو ولولا ولوما، ليست جوابا لها وإنما هي جواب قسم محذوف يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأني لم أجده في كتب ابن جني التي قرأتها.

6 ـ أن علاقة مصطلح التعسف بالنحو العربي علاقة ثانوية تقتصر على تقويم آراء النحاة وتوجيهاتهم حتى تتفق مع القواعد النحوية وأحكامه.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

القـــــرآن الكريم.

[1]ـ القاموس الصحيح، ومعجم العين: مادة (ع ـ س ـ ف)

[2] ـ ديوانه: 401/1

[3] ـ مقاييس اللغة: مادة (ع ـ س ـ ف)

[4]ـ 61

[5]ـ الكليات: ص 294

[6] مغني اللبيب: 135

[7]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2003م.: 508/2

[8]- ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.: 1953/4

[9]- ينظر الدر البرهان في علوم القرآن للزركشي: 387/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 629/2

[10]-ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، 1420هـ: 344/9

[11]-ينظر أمالي ابن الحاجب: 116/1

[12]ـ مغني اللبيب: ص 54

[13]ـ ينظر بيلسيرافي: 2/ 190

[14]- ينظر : شـــرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.: 89/2

[15]- ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.: 148/1

[16]- ينظر ارتشاف الضرب: 1192/3

[17]- ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، 1428 هـ.: 1174/3

[18]- ينظر - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.: 2/ 190

[19]- الأدلة: توارد المفتوحة والمكسور على المحل الواحد، وقوع الفاء بعدها كثيرا في كلام العرب.

[20]- ينظر: 19/4

[21]- ينظر: 179/1

[22]- ينظر مغني اللبيب: 249

[23]- ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، المكتبة العصرية - بيروت، 1992م.: 417/14

[24]- ينظر مغني اللبيب 250

[25]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية - مصر: 602/2

[26]- ممن قال بهذا القول هم جمهور البصريين ومن تبعهم من النحاة والمفسرين: الطبري في تفسيره 155/1، الزجاج في معانيه: 296/5، والقرطبي في تفسيره: 244/19، والزمخشري في كشافه: 716/4.

[27]- ينظر مغني اللبيب: 251

[28]- ينظر : شرح قواعد الإعراب لابن هشام، شيخ زاده، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.: 107

[29]- شرح المفصل لابن يعيش: 132/5

[30]- مغني اللبيب: 251

[31]- ينظر شرح المفصل: 132/5

[32]- البيت لعمر بن كلثوم في معلقته، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري: 160/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990م.: 4274/8، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 119/1.

[33]- مغني اللبيب: 55

[34]- ينظر الجنى الداني: 225

[35]- ينظر : اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص النعماني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1998م : 158/7

[36]- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، 1985م : 55

[37]- ينظر إعراب القرآن للأصبهاني: 98

[38]- شرح السيرافي: 282/2

[39]- ينظر اللباب في علوم الكتاب: 157/7
[40]- البيت للقطامي في ديوانه. ديوان القطامي لابن شييم الثغلبي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م. ص: 269، وهو من شواهد أبيات المغني للبغدادي: 122/8، وإعراب القرآن للأصبهاني: 98
[41]- ينظر تمهيد القواعد: 4273/8
[42]- ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار ـ القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.: 190
[43]- ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.: 335/1
[44]- ينظر المصدر السابق: 335/1
[45]- مغني اللبيب: 310
[46]- ينظر مغني اللبيب:108
[47]- ينظر مغني اللبيب: 108
[48]- ينظر حاشية الدسوقي على المغني: 113/1، والبحر المحيط: 287/7
[49]-تفسير الكشاف: 34/3
[50]- حاشية الشمني على مغني اللبيب، الطبعة البهية بمصر: 168/1
[51]- سورة البقرة من الآية 135
[52]- ينظر مغني اللبيب: 92، وينظر شرح التسهيل: 363/3
[53]- المصدر السابق: 93
[54]- ينظر : أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى 1991م.: 79/3
[55]- ينظر : العدة في إعراب العمدة، ابن فـــرحون، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري ـ الدوحة، الطبعة الأولى.: 181/1
[56]- ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة : 606/3
[57]- ينظر مغني اللبيب: 442
[58]- ينظر ارتشاف الضرب: 1419/3
[59]- مغني اللبيب: 442
[60]- ينظر ارتشاف الضرب: 3/ 1418، 1419
[61]- شرح ديوان المتنبي للعكبري، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة ـ بيروت.: 190/3
[62]- ينظر المصدر السابق: 190/3
[63]- ينظر المصدر نفسه 190/3
[64]- 145
[65]- ينظر شرح أبيات المتنبي: 352/2
[66]- ينظر الأمالي: 76/1
[67]- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.: 442

[68]ـ البيت منسوب لأبي نواس ولم أجده في ديوانه الذي حققه وضبطه أحمد عبد المجيد الغزالي، وهو من شواهد ـ أمالي ابن الحاجب تحقيق فخر صالح سليما قدارة، دار عمار ـ الأردن، 1989م : 637/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 275/1، وارتشاف الضرب: 1084/3.

[69]ـ ينظر : خزانة الأدب ولب ولباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، 2004م.: 345/1، 346

[70]ـ مغني اللبيب: 222

[71]ـ ينظر حاشية الدسوقي: 325./1

[72]ـ حاشية الشمني: 314/1

[73]ـ ديوان الهذليين، تحقيق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر ـ مصر 1965م: 51/1

[74]ـ مغني اللبيب: 151

[75]ـ الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.: 309/2

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث :

ـالتعريفات للجرجاني، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1983م

ــ شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية.

ـ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.

ـ الكتاب المفيد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2006م.